﴿وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ١٠﴾ [يس: 10]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

لمّا مُنعوا - بسببِ تصميمِهم على الكُفر - حِسَّ البصرِ فلم يُبصروا، أخبرَ عن حِسِّ السَّمعِ فجاءتْ هذه الآية[1]؛ لأنَّ المُخبِر عزيزٌ، فهو إذا فعلَ شيئًا كان على وجهٍ لا يمكنُ فيه حيلةٌ.

العلاقةُ بينَ الحَجْبِ بالسَّدَّيْن، وانطماسِ البصائرِ حالةَ الإنذارِ وعدمِهِ

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿وَسَوَآءٌ﴾: أصلُ (سوي) يدلُّ على استقامةٍ واعتدالٍ بَيْنَ شيئَيْن، يُقالُ: هذا لا يُساوي كذا؛ أيْ: لا يُعادِلُهُ، وفُلانٌ وفُلانٌ على سويَّةٍ مِنْ هذا الأَمرِ؛ أيْ: سواءٌ، وسَواءُ الشَّيءِ: وسَطُه؛ لاسْتِواءِ المسافةِ إلَيْه مِنَ الأَطْرافِ، ومنه قوله تعالى: ﴿فِي سَوَآءِ ٱلۡجَحِيمِ ٥٥﴾ [الصّافات: 55]، وسِواءُ الشَّيءِ: غير[2]، و﴿وَسَوَآءٌ﴾ في الآية: اسمُ مصدرٍ بمعنى الاستواء، والمُرادُ به اسمُ الفاعل؛ أيْ: مُستَوٍ[3].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

لا نفعَ للكافرينَ في الإنذارِ بعدَ أنْ سَدّوا على أنفسِهم منافِذَ الأنوارِ

يخبرُ اللّه تعالى بأنَّ الحالَ مُستَوٍ في حَقِّ هؤلاءِ الكافرينَ الَّذين حَقَّ عليهم القَولُ: الإنذارُ وعَدَمُه؛ فسواءٌ أنذَرْتَهم العذابَ يا محمَّدُ ﷺ أوْ تركْتَ إنذارَهم، فإنَّهم في كِلا الحالَيْنِ لا يُؤمِنونَ بك وبما جِئتَهم مِن الحَقِّ، فإنَّه قد طبعَ اللّه على قلوبِهم فهم لا يُؤمنون؛ إذ قد خبُثَتْ نفوسُهُم، وساءَ استعدادُهم، وغُشّيتْ أبصارُهم فلا تقدرُ على النَّظر في الدَّلائل المُشاهدة، ولا تستطيعُ التَّأمُّلَ في جمال الكونِ[4].

(1) البقاعيّ، نَظْم الدُّرر: 16/ 98.
(2) ابن فارس، مقاييس اللُّغة، والجوهري، الصّحاح، والراغب، المُفردات، وابن منظور، لسان العرب: (سوى).
(3) طنطاويّ، التَّفسير البسيط: 12/ 15.
(4) ابن جرير، جامع البيان: 19/ 407، والسّمرقنديّ، بحر العلوم: 3/ 117، والمراغيّ، تفسير المراغيّ: 22/ 147.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

مناسبةُ الوصلِ بالواو في ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ﴾:

الغِشاوةُ سبّبتْ عـدمَ الإبـصـارِ، والـتّـسـويـةُ بين الإنـــذارِ وعـدمِ الإنذارِ

لم يأتِ الوصلُ بالفاءِ، فلم يَقُلْ: (فسَواءٌ عليهم أأنذرتَهم أمْ لمْ تُنذرهم)، مع أنَّ الظّاهرَ ترتُّبُ التّسويةِ بالإنذارِ وعدمِه على ما قبلَه، لكنَّه قال: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ﴾؛ لأنَّ المقصودَ أنْ تكونَ جملةُ: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ معطوفةً على ﴿لَا يُبۡصِرُونَ﴾[1]، كأنَّه قيلَ: (فأغشيناهُم فهم سَواءٌ عَليهم أأنذرتَهُم أَم لَم تُنذِرهُم لا يُؤمِنونَ)، فتكون التّسويةُ مُترتّبةً على الغِشاوةِ، ليفيد أنَّ الغشاوةَ سبّبتْ أمريْنِ: عدمُ الإبصارِ والتّسويةُ بينَ الإنذارِ وعدمِه، والجامعُ بينَ عدمِ الإبصارِ للحقِّ وعدمِ الانتفاعِ بسماعِ الإنذارِ خياليٌّ؛ لتقارُنِهما في الخيالِ، وأفادَ العطفُ ختمَ حالِ القومِ الَّذين لا ينفَعُ الإنذارُ معَهم لبدءِ الحديثِ عن قسمٍ آخرَ ممَّن ينفعُهم الإنذارُ والإرشادُ، فقد تقدّمَ أنَّ تنزيلَ القرآنِ الحكيمِ لتُنذرَ قومًا ما أُنذِرَ آباؤُهم، وبيّن أنَّ قومًا من المُنذَرينَ غافلونَ لا ينفعُ معهم إنذارٌ ونُصحٌ، فاختتمَ الكلامَ باستواءِ الإنذارِ وعدمِه، فلا تذهَبْ نفسُكَ عليهم حَسَراتٍ.

بلاغةُ الاستفهامِ المجازيّ في السّياقِ:

مـــجـــيءُ الاستفهامِ على معنى الإخبارِ أقوى ما يُقالُ في إثباتِ المدّعى

في قولِه: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾، استفهامٌ مجازيٌّ، وبيانُه: أنَّه لمّا دخلَ لفظَ (سَواءٌ) على الاستفهامِ في قولِه: ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ محَّضَهُ للخبريَّةِ، فهو إخبارٌ من اللّه تعالى لرسولِه ﷺ وتقريرٌ منه باستواءِ إنذارِه وعدمِ إنذارِه للكافرينَ المُعاندينَ في عدمِ الجَدوى، وهذا الأسلوبُ أقوى ما يُقالُ في إثباتِ عدمِ الجَدوى من الأمريْنِ، ولمّا كان التّركيبُ على صورةِ الاستفهامِ والمعنى على الخبرِ كانَ من بابِ المجازِ بتجريدِ الهمزةِ و﴿أَمۡ﴾ عن معنى الاستفهامِ لمُجرَّدِ

(1) الآلوسي، روح المعاني: 11/ 390، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 352.

الإخبار بالاستواءِ بينَ الإنذار وعدمِه في عدم الجدوى، وذهب ابنُ عرفةَ إلى أنَّ الاستفهامَ باقٍ على حقيقتِه، واستظهر هذا القولَ ابنُ عاشور، والتّقدير: وسواءٌ عليهم جوابُ: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾، فيكونُ كقولِهم: (عَلِمْتُ أَزَيْدٌ قائِمٌ)؛ إذْ تَقْديرُهُ: عَلِمْتُ جَوابَ هَذا السُّؤالِ، فيكون المُتكلِّمُ به بمنزلةِ المسؤولِ عنه، والمخاطَبُ بمنزلةِ السّائلِ، ووَجْهُ الأَبْلَغيَّةِ في هذا الأسلوبِ أنَّه لمّا كانَ الفرقُ بينَ الإنذارِ وعدمِه واضحًا كان خفاءُ الاستواءِ بينَهما بيّنًا حتَّى يسألَ السّائلون: أفعلَ فلانٌ كذا أو كذا، فكانَ الإخْبارُ باسْتِوائِهما عِنْدَ المُخْبِرِ مُشيرًا إلَى أَمْرَيْنِ مُتَساوِيَيْنِ؛ بمعنى أنّ الأمرينِ سواءٌ في عدم الجدوى وعدم الاكتراثِ بهما، فلا يُطلَبُ الجوابُ على أحدِهما، فيكون قوله: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ مُشيرًا إلى التّعجيبِ من إصرارِ الكافرين على كُفرِهم مع ظهورِ الآياتِ والحُجَجِ الدّالَّة على الإيمان، بحيث يسأل السّائلون: أَأَنْذَرَهُمُ النَّبيُّ أَمْ لَمْ يُنْذِرْهُمْ؟ مُتَيَقِّنينَ أَنَّهُ لَوْ أَنْذَرَهُمْ لَما تَرَدَّدوا في الإيمانِ، فَقيلَ: إنَّهُمْ سَواءٌ عَلَيْهِمْ جَوابُ تَساؤُلِ النّاسِ عَنْ أحد الأَمْرَيْنِ[1].

نكتةُ العدولُ عن الخبرِ إلى الاستفهامِ:

استـواءُ الإنـذارِ وعـدمِه، مؤشّرٌ لـلـدّلالـةِ على ضَياعِ المُنْذَرين

الاستفهامُ في قوله: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ على معنى الخبرِ كما تقدَّم، ونكتةُ العدولِ عن الخبر إلى الاستفهام، هي أنَّه لمّا كان الأصلُ في مجيءِ هذا الأسلوب بطريقِ الاستفهام هو عدمَ علْمِ المُتكلِّم بأحدِهما بعينه – بمعنى أنَّ أحدَ الأمرَيْن كائنٌ لا بعينِه، ليفيد بلازمِه أنَّ العلْمَ بأحدِهما غيرُ مقصود، ويتولَّد منه عدمُ اهتمامِ المُتكلِّم بعلْمِه بأحدِهما – كان التّعبيرُ بطريقِ الاستفهام أبلغَ من الخبر؛ ليفيدَ أمرَيْن؛ أحدُهما: إثباتُ استواءِ الأمرَيْنِ عليهم، الإنذارُ وتركُ الإنذار، وهو الَّذي يدلُّ عليه الخبرُ والاستفهامُ على

(1) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 1/ 46، وابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 1/ 250.

السّواء، والآخر: عدمُ اهتمامِ المتكلِّم بإنذارِهم أوْ تركِ إنذارِهم، للاستواءِ في عدم الجدوى بالإنذار أوْ تركِه؛ بمعنى أنَّ إنذارَ رسول اللّه ﷺ للكافرينَ لا يفيدُ كما لا يفيدُ تركُ إنذارِهم، فيتولَّد من عدم الجدوى من إنذارِهم عدمُ المُبالاة بهم أوْ عدمُ الاكتراثِ بأمرِهم أوْ بالعلمِ بحالِهم، ففي مجيءِ هذا المعنى بطريقِ الاستفهام تبكيتٌ لهم على كُفرِهم وعدمِ الانتفاع من إنذارِ رسول اللّه ﷺ لهم.

استواءُ الطّرفيْنِ مَـبـعـثٌ على التّحقيقِ

وذَكَرَ النّيسابوريّ فائدةً أخرى، هي أنْ "يُعلِمَ أنَّ استواءَ الطّرفيْنِ بلغَ مَبلغًا يصحُّ أنْ يُستفهَمَ عنه؛ لكونه خاليًا عن شَوْبِ التّخمين وترجيحِ أحدِ الطَّرفيْنِ بوجهٍ، فإنَّ قولَ القائل: (الإنذارُ وعدمُهُ مُستويانِ عليهم)، يمكن أنْ يُحمَلَ على التَّقريب لا التّحقيق، بخلافِ ما لو أُخبرَ عن الأمريْنِ بطريقِ الهمزةِ وأم"[1]، فإنَّه يُحمَل على التّحقيقِ ليس إلّا؛ إذ لولا ثباتُه وتحقُّقُه في الواقعِ وإثارتُه الاستغرابَ ما استُفهِمَ عنه.

نكتةُ التّعبيرِ بلفظِ (سَواءٌ) مصدرًا:

مَـن حـقَّ عليه القولُ لم ينفَعْ معه بِـدارٌ إلى الإنـذار ولا إلى عدمِ الإنذارِ

عبَّر النَّظمُ الكريمُ عن عدمِ نفعِ الإنذار وتركِه بقوله تعالى: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ﴾، وهو مصدرٌ بمعنى الاستواء، وعبّر به للمبالغةِ في الاستواءِ بينَ طرفَي الإنذارِ وعَدَمِه، ففيه إشعارٌ بأنَّ الإنذارَ وعدمَه للكافرينَ المُعاندينَ المُصرّينَ على الكفر مُستوٍ ومُعتدلٌ غايةَ الاعتدالِ والتّمام، من غيرِ نوعِ فرقٍ، فكأنَّه لا إفراطَ ولا تفريطَ في هذا الاستواءِ، لمَجيئِه على قَدْرِه في أنَّ الإنذارَ وعدمَهُ لا يُغنيان ولا جدوى منهما[2]، وإنّما عبِّرَ بالمصدر (سَواءٌ) في قولِه: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ﴾ الّذي هو بمعنى الاستواء، وقصدَ به اسمَ الفاعل (مستوٍ)؛ لأنَّه خبرٌ عن المبتدأ ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾، أوِ اسمُ فاعلٍ مرفوعُه

(1) النّيسابوريّ، غرائب القرآن: 1/ 152.
(2) الرّاغب، المُفردات: (سوا)، والبقاعيّ، نَظْم الدُّرر: 16/ 98.

المصدرُ المؤوّل، ونكتةُ التّعبير بالمصدر المبالغةُ في الاستواء، كقولِهم: زيدٌ عدلٌ بمعنى عادل.

دلالةُ حرفِ الجرِّ في قوله: ﴿عَلَيْهِمْ﴾:

تمكّنُ استواءِ الحالتيْنِ منهم حتّى لا تردُّدَ لهم فيه

(عَلَى) في قولِه: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ﴾ بمعنى: عند، والتقديرُ: سواءٌ عندَهم الإنذارُ وتركُهُ[1]، وإنّما عبِّرَ بحَرْفِ الجرِّ (عَلَى)؛ لإفادةِ الاستعلاءِ المجازيِّ، للدّلالةِ على تمكُّنِ الاستواءِ منهم لقوّته، فلا يزولُ عن نفوسِهم، ففيهِ استعارةٌ؛ إذ شبَّهَ الاستواءَ المُستقرَّ عندهم الثّابتَ لديهم بأمرٍ ثقيلٍ واقعٍ عليهم، بحيث لا يستطيعونَ الحراكَ معَه، فحذفَ المُشبَّه به وذَكَرَ المُشبَّه على طريقِ الاستعارة المَكنيَّة، ويحتملُ أنّه استعارةٌ تصريحيّةٌ؛ إذ شبَّه الفوقيّةَ والاستعلاءَ بالعنديَّة، بجامعِ القُرب من الشّيءِ مبالغةً في القرب منهم حتّى إنَّه جلسَ عليهم الاستواءُ، فناسبَ ذِكْرُ الاستواءِ عليهم ما يأتي بعدَه من ذِكْرِ (الختم على قلوبهم)؛ أيْ: فاجتمعَ الاستواءُ الثقيلُ المذكورُ عليهم والختمُ على قلوبِهم، وفي التّعبيرِ بـ(على) أيضًا إشعارٌ بتمكُّنِ الاستواءِ في إنذارِ المُصرّينَ على الكفرِ أوْ تركِه عندَ المتكلِّم في عدمِ الجدوى، وأنَّه لا تردُّدَ له فيه[2].

دلالةُ الضّمير في ﴿عَلَيْهِمْ﴾:

المُرادُ بعدمِ الجدوى من الإنذارِ وعدمِه قومٌ مخصوصونَ

يعودُ الضّمير المجرورُ في قولِه: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ﴾ على الَّذين حقَّ عليهم القولُ بما اتّصفوا به من كونِ اللّهِ تعالى قد سدَّ عليهم إبصارَ الهُدى بسببِ تصميمِهم على الكُفرِ، ليفيدَ أنَّ هذه التّسويةَ قد استحقّوها بما اتّصفوا به من الأوصاف، التي اقتضَتْ عدمَ انتفاعِهم من الإنذار، فالمُرادُ من عدم الجدوى من الإنذارِ وعدمِه

(1) العليميّ، فتح الرّحمن: 1/ 54، وأبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم: 7/ 160، والقونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 2/ 30.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 1/ 251، 22/ 253.

قومٌ مخصوصونَ ممّنْ حقّتْ عليه كلمةُ العذاب وليس جميعَ الكافرين؛ فأراد اللّهُ تعالى أنْ يُعلِمَ الناسَ أنَّ فيهم مَنْ هذا حالُهُ دونَ أنْ يُعيِّنَ أحدًا[1].

سرّ التّعبير بـ﴿عَلَيْهِمْ﴾ دونَ (علَيكَ):

السّياقُ موجّهٌ للمُنذَرينَ لا للمُنذِرِ الأمينِ

لم يَقُلْ: (سواءٌ عليك)؛ لأنَّه لو جاءَ على هذا النّسق، لكان المقصودُ رسولَ الله ﷺ، ولكان المعنى: إنذارُك وتركُ إنذارك لهم سواءٌ في حقِّك، وفي الحقيقةِ هما ليسا سواءً في حقِّه ﷺ، فإنَّه يُثابُ على الإنذار وإنْ لم يؤمنوا، ففي إنذارِه ﷺ لهم فضلُ الإبلاغِ وتحقيقُ معنى الرّسالة، فعبَّرَ بـ﴿عَلَيْهِمْ﴾ في قولِه: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ﴾؛ ليفيد أنَّ إنذارَك وتركَ إنذارِك سواءٌ في حقِّهم؛ أيْ هما سواءٌ؛ فهم لا يُؤمنون في الحالَيْنِ، وهو نظيرُ الأمرِ بالمعروف والنّهي عن المنكر، فإنَّه يثابُ به الآمرُ، وإنْ لم يَعملْ به المأمورُ[2].

دلالةُ همزةِ التّسوية في السّياقِ:

في تجريدِ الهمزةِ من معنى الاستفهامِ دلالةٌ على مُجرَّدِ الاستواءِ

هَمْزَةُ التَّسْوِيَةِ في قوله: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ أَصْلُها الاِسْتِفْهامُ، ثُمَّ اسْتُعْمِلَتْ في التَّسْوِيَةِ عَلَى سَبيلِ المَجازِ المُرْسَلِ، أوْ تكونُ الهمزة دالَّةً على التّسويةِ بعلاقةِ التّجريد؛ لأنَّ الاستواءَ جزءُ معنى الاستفهام، فإنَّه لمّا قال: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ كان على معنى: أكان الإنذارُ أم عدمُهُ لا يؤمنونَ؛ أيْ: أيُّ الأمرَيْن كانَ لا يُؤمنون، فلا يَستفهِم عنهما إلّا مَن تصوّرهما وقدِ استويا في علمِه، فكانت دلالةُ همزةِ الاستفهامِ على التّسويةِ بتجريدِ (الهمزةِ) من معنى الاستفهامِ للدّلالةِ على الخبرِ، وهو مُجرَّدُ الاستواءِ[3].

(1) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 1/ 184.
(2) أبو حفص النّسفيّ، التّيسير في التّفسير: 1/ 275، والبيضاويّ، أنوار التّنزيل: 1/ 42.
(3) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 1/ 41، والقونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 2/ 29، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 352.

سرّ إيثارِ تقديمِ فعلِ الإنذارِ:

تقديمُ فعلِ الإنذارِ بصيغةِ الماضي على (أم) مُشعِرٌ بوقوعِه

قُدِّمَ فعلُ الإنذارِ على تركِه في قولِه: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾؛ للإشعارِ بأنَّ إنذارَ رسولَ اللّهِ ﷺ قد وقعَ وحصلَ، فإنَّ تقديمَ الفعلِ بصيغةِ الماضي على ﴿أَمْ﴾ في أسلوبِ التّسويةِ مُشعِرٌ بوقوعِه، كما في قولِه تعالى: ﴿قَالُواْ سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ ٱلْوَٰعِظِينَ ﴿١٣٦﴾﴾ [الشُّعراء: 136]؛ فإنَّ قومَ هودٍ عليه السلام قالوا هذا القولَ لرسولِهم بعدَ أنْ وعظَهُم وحذّرَهم، ومثلُه قولُه: ﴿وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ لَا يَتَّبِعُوكُمْ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ﴿١٩٣﴾﴾ [الأعراف: 193]، فإنَّ الكافرين كانوا يَدعونَ الأصنامَ، ومثلُه كذلك فيما أخبرَ اللّهُ عن أهلِ النّارِ يومَ القيامةِ: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ ﴿٢١﴾﴾ [إبراهيم: 21]، فإنَّه يفيدُ أنَّهم قد جَزِعوا.

بلاغةُ تقديمِ الخبرِ على المُبتدأِ:

إنذارُ المُعاندينَ وعدمُ إنذارِهم سيّان في عدمِ الجدوى

الظاهرُ في قولِه: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ أنَّ (سَواءٌ) خبرٌ مقدَّمٌ و﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ مبتدأٌ مُؤخَّر، وهو الّذي رجّحَه ابن عاشور وغيره[1]؛ ويفيدُ هذا التقديمُ الاهتمامَ بالحُكمِ على حسابِ المحكومِ عليه؛ ويثيرُ مزيدًا من الانتباهِ والإصغاءِ لمعرفةِ ذلك الشيءِ المُستوي فيه الأمران، وفي التَّقديم أيضًا تأكيدٌ للأمرِ وتقريرٌ له، لئلّا تذهبَ نفسُ رسولِ اللّهِ ﷺ عليهم حَسَراتٍ، ويحتملُ أنْ يكونَ ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ فاعلًا لـ(سَواءٌ)[2]، ويكونُ الجارُّ والمجرورُ ﴿عَلَيْهِمْ﴾ مُقدَّمًا على الفاعلِ، لإفادةِ القصرِ الإضافيّ؛ بمعنى: أنَّ الاستواءَ في الإنذارِ وعدمِه مُختصٌّ بهم دون غيرِهم، تبكيتًا لهم على إصرارِهم على الكُفرِ.

بلاغةُ المجازِ المُرسَل:

التّعبيرُ بالفعلِ وإرادةُ المصدرِ ملمحٌ للاتّساعِ في الكلامِ

التعبيرُ بالفعلِ في قولِه: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ يَقتضي أنْ يكونَ معادلُه

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 1/ 250، ودرويش، إعراب القرآن وبيانه: 8/ 179.
(2) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 1/ 41، وأبو حيّان، البحر المحيط: 1/ 79.

فعلًا، وهو: ﴿لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾، ولمّا كان المُرادُ هو الحَدَثَ كان التّعبير بالفعلِ على طريق (المجاز المُرسَل) باستعمال الفعلِ (أَنذَرتَهُم) في جزء معناه وهو المصدرُ أو الحدثُ المجرّد من الزَّمن؛ بمعنى أنَّ الفعل (أَنذَرتَهُم) أُريد به مُطلقُ الحَدَثِ المدلولِ عليه ضِمنًا على الاتّساع، وصار الفعلُ بمنزلة المصدر؛ لتجرُّدِه عن النّسبة وعن الزّمان، ففي المجازِ المُرسَل علاقةُ الكلّية والجزئيَّة[1]؛ أيْ ذُكِرَ الكلّ وهو الفعل، وأُريدَ جزءُ معناه وهو الحدث، ولعلَّ التجريدَ دالٌّ على أنَّ هذا النوعَ من الكُفّار مُستمرٌّ لا ينقطعُ، والإنذارُ وعدمُهُ بالنِّسبة إليهم خالٍ من الجدوى، فيكونُ المُراد بالضمير في ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ من عمومِ الخطابِ عمومَ الشمول؛ أيْ كلُّ مَن يقومُ بالدَّعوة عليه أنْ يضعَ في حسابه وجودَ هذه الفئةِ من الكافرينَ، التي لا سبيلَ إلى دعوتِها وإرشادِها.

بلاغةُ العدولِ عن المصدرِ الصّريحِ إلى الفعلِ:

غـرضُ الـعـدولِ إيـهـامُ الـتّـجـدُّد الاسـتـمـراريّ في فعلِ الإنـذارِ وعدمِهِ

لمْ يُؤتَ بلفظِ المصدر بأنْ يُقال: (سواءٌ عليهم إنذارُك وعدمُ إنذارك) فيكونَ صريحًا بالمُرادِ، ومناسبًا مقامَ الإخبارِ عن الحَدَثِ فقط، وإنّما عَدَلَ عنه إلى الفعلِ، فقال: ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾، وذلك لإيهامِ التّجدُّد الاستمراريِّ؛ نظرًا إلى ظاهرِ صيغةِ الفعل؛ إذ فيه إشعارٌ بأنَّ رسول الله ﷺ أحدثَ فعلَ الإنذارِ وأوجدَه وقد تحقَّقَ بشكلٍ قاطعٍ، كما أنَّ في العدولِ عنِ المصدرِ الصَّريحِ إلى الفعلِ مُراعاةً لنظمِ الكلامِ؛ لحُسنِ دخولِ الهمزةِ و﴿أَمۡ﴾ على الفعلِ؛ لأنَّهما للاستفهامِ وهو بالفعلِ أوْلى، وفيه كذلك توطئةٌ بليغةٌ لانسجامِ النّظمِ بين فاصلةِ: ﴿لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ و﴿وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾؛ لتجانُسِ الكلماتِ

(1) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 1/ 41، والقونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 2/ 26، والآلوسي، روح المعاني: 7/ 196، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 1/ 250.

الثلاثِ: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ و﴿لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ و﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ في الفعليَّةِ؛ بمعنى إظهارِ الحَدثِ وتصويرِه[1].

بلاغةُ العدولِ من المضارعِ إلى الماضي:

حـصـولُ عـدمِ الـجـدوى من الإنـذارِ مُتعلِّقٌ بـشـدَّة عـنـادِ الكفّارِ

لمّا كان العدولُ عن المصدرِ إلى الفعل لإيهامِ الاستمرار التّجدُّدي؛ كان الظّاهر أنْ يُؤتى بالفعل المضارع فيُقال: (سواءٌ عليهم أتُنذِرُهم أمْ لمْ تُنذِرهم)، لكنَّه قال: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾، فعدلَ عن المضارعِ إلى الماضي؛ لِدلالتِه على حصولِ معنى الاستواء في الإنذار وعدمِه في هذا الوقتِ دونَ ما قبلَه، فلمّا جاء بصيغةِ الماضي أفادَ تحقّقَ وقوعِ الإنذار، وأنَّ حالةَ الاستواءِ بينَ الإنذارِ وعدمِه إنّما حصلَتْ في هذا الوقت وليس في بدايةِ الإنذارِ، فيكونُ حصولُ هذه الحالةِ مُتعلِّقًا بشدَّة تكذيبِهم وعنادِهم وهو المناسب لمقام بيانِ شدَّة شكيمتِهم وعدمِ التفاتِهم للحقِّ، وحالُهم العنادُ والمكابرةُ على الإطلاق، فكان ذلك يفيدُ حصولَ اليأس وقطعَ الرّجاء من انتفاعِهم من إنذارِك لهم[2].

دلالةُ الإنذار في: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾:

الإنذارُ فيه معانٍ شتّى تُناسبُ السّياقَ ومُقتضى الحالِ

الإنذارُ في قولِه: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ بمعنى التّخويفِ من عقابِ الله تعالى، وعبّر بالإنذارِ دونَ التّخويف؛ لأنَّ الإنذارَ فيه معنى الإبلاغِ والإعلامِ والتّحذيرِ والتّخويف، فكلُّ مُنذِرٍ مُعْلِم وليس كلُّ مُعْلِم مُنذرًا؛ فيكون مُقرّرًا لإرسالِه ﷺ في قولِه تعالى: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾، ثم إنَّ الإنذارَ لا يكادُ يكونُ إلّا في تخويفٍ يَسَعُ زمانُهُ الاحترازَ من المَخوف، فإنْ لم يسعْ زمانُه الاحتراز؛ فهو إشعارٌ لا إنذارٌ[3].

---

(1) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: وأبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم، والآلوسي، روح المعاني: 11/ 385، والمطعنيّ، التَّفسير البلاغيّ للاستفهام: 1/ 23.

(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 2/ 285، والبيضاويّ، أنوار التّنزيل: 1/ 41، والقونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 1/ 26.

(3) ابن عادل، اللُّباب: 1/ 313.

فائدة ﴿أَمْ﴾ في السّياقِ المُحْكَم:

تـأكـيـدُ معنى الاســتــواءِ وتقريرُه مُفصحٌ عــن المُــرادِ المُستفادِ

﴿أَمْ﴾ هي المُعادِلةُ بين طرفيْن أوْ أكثر؛ وهي هنا مع همزةِ الاستفهام تفيدُ تأكيدَ معنى الاستواءِ وتقريرَه الَّذي فُهِم من قولِه: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ﴾؛ لأنَّ (الهمزة وأم) مُجرّدتان عن معنى الاستفهام لمعنى الاستواءِ بينَ مدخولَيْها كما تقدَّم[1]، ولا بدَّ من الإشارة إلى أنَّه على ما صحّحه ابنُ عرفة واستظهره ابنُ عاشور من أنَّ الاستفهام في قولِه: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ على حقيقتِه؛ فإنَّ همزةَ الاستفهام و﴿أَمْ﴾ يُفيدانِ تأسيسَ التّسوية لا تأكيدَها، نظرًا إلى أنَّ الاستفهام عن التّسوية بين الإنذار وعدمِه، ويكونُ قوله: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ﴾ جوابًا للسّؤال عن تصوُّر التّسويةِ بينهما.

بلاغةُ الحذْفِ في السّياقِ الأشرَفِ:

إعـمـامُ الـعـذابِ وتـنـوُّعُـه أدعـى للتَّخويفِ

لمّا كان الفعل (أنذرَ) يطلب مفعولَيْنِ دلَّ قوله تعالى: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾: على أنَّ المفعول الثّاني محذوفٌ، وتقديرُ الكلام: سواءٌ عليهم أأنذرتَهم العقابَ أم لم تُنذرهم، وحُذِفَ المفعولُ الثّاني لتعميم الإنذار، ليتناولَ الإنذارُ أنواعَ العذاب في الدّنيا والآخرة، كما أنَّ السّياق يدلُّ على المحذوفِ باعتبار أنَّ الإنذار يتعلَّقُ بالعذابِ والعقابِ، ففيه إيجازٌ كذلك[2]، والأبلغُ ألّا يُذكَرَ المفعولُ الثّاني في مثلِ هذا الأسلوبِ.

نكتةُ ذِكْرِ الإنذارِ دونَ البشارةِ:

مَـن لا يستحقُّ البشارةَ يُكتَفى معَه بالإنذارِ

إنَّما ذُكِرَ الإنْذارُ ولم تُذكَر معه البشارة في قوله: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾؛ فلم يَقُلْ: (سواءٌ عليهم أأنذَرْتَهم أوْ بشّرتَهم أم لم تُنذِرْهم ولم تُبشّرهم)، مع أنَّ الرّسول ﷺ بُعِثَ بشيرًا ونذيرًا؛ لضعف النّظم واضطرابِه كما هو ظاهرٌ، وللإشعار بأنَّ المُتحدَّث عنهم ليسوا

(1) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 1/ 41، وأبو السُّعود، إرشاد العقل السّليم: 1/ 43.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 1/ 79.

أهلًا للبشارةِ[1]، ولأنَّ المقامَ مقامُ مبالغةٍ في بيان عنادِهم وكُفرِهم وتكذيبِهم واستكبارِهم، فيكون تأثير الإنذار بسبب التّخويف أقوى من تأثيرِ البشارةِ، فإنَّ تأثيرَ الإنذارِ في الفعل والتّرك أقوى؛ لأنَّ اشتغالَ الإنسان بدفعِ الضّرر أشدُّ من اشتغاله بجلبِ المنفعةِ، فكان ذِكْرُ الإنذار وحدَه أَوْلى في المعنى وأَوْفى لحقِّ بلاغة النّظم، فإذا لم ينفَعِ الإنذارُ فيهم كانت البشارةُ بعدمِ النّفْعِ أَوْلى[2].

بلاغةُ الفصلِ في السّياقِ الأكملِ:

غايةُ الفصلِ الاحترازُ عن توهّمِ عكسِ المقصودِ

يحتملُ النظمُ أن تكونَ جملةُ: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ قد جاءتْ على الفصلِ لِكمالِ الاتّصالِ؛ لتكون مُفسّرةً للاستواءِ المُجمَلِ المذكورِ قبلها، أوْ مؤكِّدةً لمعنى استواءِ الإنذارِ وتركِه، فإنَّه يُفهَمُ منه أنّهم كُفّارٌ في كِلا الحالَيْنِ، فتكون جملة ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ تقريرًا لما قبلها، وتأكيدًا، أوْ تكونَ حالًا مُؤكِّدةً لجملة: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾، والمعنى: مُستوٍ عليهم إنذارُك وعدمُ إنذارِكَ حالَ كونِهم غيرَ مؤمنين؛ بمعنى أنَّ عدمَ الإيمان قائمٌ بهم؛ ليُفيد دوامَ نفي إيمانِهم واستمرارَه[3]، ويحتملُ أنْ يكونَ الفصلُ لشبهِ كمالِ الاتّصالِ؛ بأنْ يكونَ على طريقِ الاستئناف البيانيّ؛ لتكونَ جملة ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ جوابَ سؤالٍ تقديره: ما سببُ استواءِ الإنذارِ وتركِه عند الكافرين بحيثُ لا جدوى منه؟ فكأنَّه قيل في الجواب: لأنَّهم لا يُؤمنون[4]، وفائدةُ الفصلِ على الوجهيْن هي الاحترازُ عن توهُّم عكسِ المقصودِ، فإنَّه قد يكون الإخبارُ عن استواءِ الحالتيْنِ عندَهم يقتضي مبادرتَهم إلى الإيمانِ وعدم

(1) السّمين، الدُّر المَصون: 1/ 108 - 109، والآلوسي، روح المعاني: 1/ 132.
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 2/ 286، والبيضاويّ، أنوار التّنزيل: 1/ 41.
(3) الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص: 228، وأبو حفص النّسفيّ، التّيسير في التّفسير: 1/ 283، والزّمخشريّ، الكشّاف: 1/ 48، والبيضاويّ، أنوار التّنزيل: 1/ 41، وابن التّمجيد، حاشية على تفسير البيضاوي: 2/ 35.
(4) البقاعيّ، نَظْم الدُّرر: 16/ 98.

توقُّفهم على الإنذارِ، فاحترزَ من ذلك ببيانِ أنَّهم على العكسِ؛ أيْ: دوامُ نفيِ إيمانِهم[1].

فائدة المضارع المنفيّ بـ﴿لَا﴾:

استمرارُ الكفّارِ على الكُفرِ هلاكٌ وخَسارٌ

﴿لَا﴾ في قوله تعالى: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ لاستمرارِ النّفي؛ فإنَّ التّسويةَ بينَ إنذارِهم وعدمِ إنذارِهم تُفيدُ دوامَ كُفرِهم، والمعنى: أنَّهم مُستمرّونَ على عدمِ إيمانِهم، وتُفيد صيغةُ المضارع تجدُّدَ نفيِ إيمانِهم؛ بمعنى أنَّهم كلَّما عُرضَتْ عليهم آيةٌ لا يُؤمنون بها، ففي التّعبيرِ بهذه الصّيغة توبيخٌ للكافرينَ، وتبكيتٌ لهم.

بلاغةُ الحذفِ:

حـذفُ المعـمولِ بينَ إفـادةِ لُـزومِ نـفـيِ الإيـمـان وبينَ عُمومِه

حُذِف معمولُ الفعل: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ لإفادةِ ثبوتِ اتّصافِهم بدوامِ نفيِ الإيمان ولُزومِه لهم، ويحتملُ أنْ يكونَ الحذفُ لإفادةِ العموم؛ بمعنى: لا يؤمنونَ باللّه ولا بالقرآنِ ولا بالرّسولِ ﷺ؛ أيْ: لا يُؤمنونَ بكلِّ ما يَجِبُ الإيمان به.

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الإنذارُ والتّخويفُ:

الإنذارُ هو إعلامٌ مـعَ تـخـويـفٍ، والـتّـخـويـفُ إدخالُ الرُّعبِ في نفسِ المَخوفِ

(الإنذارُ) هو إعلامٌ مع تخويفٍ أوْ تحذيرٍ في مدّةٍ تَسَعُ التَّحفُّظَ من المَخوف أوْ من المحذَّر منه، فإنْ لم تسَعْ فهو إشعارٌ وإخبارٌ لا إنذار[2]، والغايةُ من الإنذار هي الحذرُ منَ المَخوف أوِ المحذَّر منه لاجتنابِه وتلافيه، ويلزمُهُ بيانُ موضعِ المَخافة؛ إذْ لا يتأتّى الاحترازُ من المخوفِ دونَ بيان موضعِه، فإنْ لم يبيّن له موضعَ المَخافة فلا يُسمّى إنذارًا، وأمّا (التّخويفُ) فهو إدخالُ الرّعب في نفس المخوَّف، فيكونُ بالظّواهر الطبيعيَّة وبالأفعالِ الظّاهرة، كما في قولِه تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ بِٱلْـَٔايَـٰتِ إِلَّا تَخْوِيفًا ﴿٥٩﴾﴾ [الإسراء: 59]، فالرّسلُ مُنذِرون لا

(1) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 1/ 46.
(2) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 1/ 181.

مخوِّفون، والإنذارُ إحسانٌ من المُنذِر؛ لأنَّه إعلامٌ وتحذيرٌ مع بيانِ موضِعِ الحذَر، وكلَّما كانتِ المخافةُ أشدَّ كانتِ النِّعمةُ بالإنذار أعظمَ، ولهذا كان النَّبيُّ ﷺ أعظمَ النّاسِ مِنَّةً بإنذارِه لهم عقابَ اللّه تعالى[1]، وهي علّةُ اختيارِ لفظِ (الإنذار) في الآيةِ دونَ (التّخويف).

(1) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 242.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السابع والأربعون،
سورة فاطر من الآية 15 إلى سورة يس الآية 50
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2025م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2025م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السابع والأربعون، سورة فاطر من الآية 15 إلى سورة يس الآية 50
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 47 ، 800 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-731-00-9
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 47 : المجلد السابع والأربعون، سورة فاطر من الآية 15 إلى سورة يس الآية 50.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-731-00-9
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-0968178 بتاريخ 2025/01/23م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»